

منظومة القيم والحياة الأخلاقية في الرؤية الإسلامية

رضوان السيد *

احتفى المعنيون بالدراسات الإسلامية احتفاءً كبيراً بكتاب الشيخ مُحَمَّد عبد الله دراز: (دستور الأخلاق في القرآن) (1947 أو 1949). ويرجع ذلك لعدة أسباب. إذ ما اهتمَّ النهضويون المسلمون بالمسألة الأخلاقية، وإنما بالمسائل المتعلقة بالتمدن والتقدم. وصحيحٌ أنهم اعتبروا أنَّ للتمدن سُنناً وأسباباً وشروطاً من ضمنها الانضباط الأخلاقي، والبُعد عن الفسادين: الكبير (الفساد في الأرض)، والشرعي (مخالفة أحكام الشريعة)، لكنهم ذهبوا في الواقع إلى أنَّ تلك السُنن المؤدية إلى التقدم الدنيوي يمكن أن تتحقق لدى غير المسلمين، وفي ظلِّ تعاليم غير تعاليم دينهم، إلى حدِّ أنهم عندما عرفوا الغرب (الفرنسي على الخصوص)، نسبوا إلى مُحَمَّد عبده القول إنه رأى هنا مسلمين ولا إسلام، وهناك إسلاماً ولا مسلمين! والأمر الثاني أنه بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت بحوثٌ وفلسفاتٌ أخلاقية أو أنها انتشرت، وصارت مقررات في الجامعات العربية وفي مقدّمتها مصر، بحيث ساد وعيٌ أنَّ الفلسفات الأخلاقية الغربية يواجهها لدى المسلمين أو يُناظرها الدينُ نفسه، فإما أن نأخذ بالدين أو نأخذ بأخلاقيات الغرب، أو نمزج بينهما. ولذلك فقد ظهرت كتبٌ عن الفلسفة الأخلاقية مترجمة عن الفرنسية، ظهر كتاب الأخلاق لأرسطو أيضاً مترجماً عن الفرنسية، وانتشرت حكاية المادي (الغربي)، والروحي (الإسلامي)، وصاغ عثمان أمين فلسفته الجوانية، وتوفيق الطويل جوانيته المعتدلة. وهكذا فإنَّ ظهور كتاب دراز مثل

مرحلةً جديدةً ناجمة عن وعيٍ جديدٍ، يقول بوجود نظامٍ أخلاقيٍّ مستقلٍّ وقائمٍ على الوحي، وإن استرشد في ذلك بكتاب برغسون: منبعا الدين والأخلاق.

مع كتاب مُحَمَّد عبد الله دراز طُرِحَ إذن موضوعٌ شديد الأهمية: أن الدين (والإسلام بالذات) يملك منظومةً أخلاقيةً شاملةً للنظر والعمل أو السلوك. والأهمُّ من ذلك أنه ليست هناك أخلاقٌ عقليةٌ وأخرى دينية، وإنما لا بُدَّ من أساسٍ دينيٍّ لكلِّ سلوكٍ أخلاقيٍّ. لكن ما يعرضه القرآن في مسائل الخير والشرِّ، وفي السلوك الرديء والحميد، هل يُعتبرُ قيماً أخلاقيةً، أو أنها جميعاً تُعنى بالأخلاق العملية، وبالتالي فهي تُعتبر تعاليم وأحكاماً في الحلال والحرام والمكروه والمندوب، ولا تُعنى بالقيم المجردة التي تبحث مسائل الخير في ذاته، والشرِّ في ذاته. ثمَّ إنَّ (الفعل الإنسانيُّ) هل ينبغي أن يتغيَّأ (أن يكون له هدفٌ وغاية) لكي يكون أخلاقياً، أم يكفي فيه أن ينبع من (الاختيار الذاتي) لكي يتسم بالسمة الأخلاقية؟ ولا شكَّ أن كلَّ هذه الأسئلة هي أسئلةٌ حديثةٌ أو مُعاصرةٌ إذا صحَّ التعبير، لكن يمكن ردُّها وبالطرائق التأويلية المعروفة إلى الأزمنة التاريخية الفكرية، سواء في الغرب أو في الشرق. ولأننا معاصرون أو ينبغي أن نكون كذلك لكي تكون لنا حياة، وتكون حياةً أفضل؛ فإننا سنستعرض هذه المسائل الأخلاقية كلَّها بالمناهج السائدة، لوضع صور وأعلام من أجل متابعة البحث والنظر في المسائل القيمة الكبرى، وقضايا الحياة الأخلاقية في عالم الإسلام الوسيط، والعوالم المُعاصرة.

أولاً: أحكام القيمة في القرآن

إنَّ القيمة الكبرى والمتفردة بحسب الرؤية القرآنية هي الوجود الإلهي والوحدانية. وتترتب على الوحدانية خمسُ قيمٍ أساسية لها متفرعاتٌ كثيرة ذات أبعاد عملية وسلوكية؛ وهي: وحدة الخلق، والرحمة، والعدل، والخير العام، ووقوع الفعل الإنساني بين النية والعاقبة أو الغاية.

أما وحدة الخلق، باعتبارها قيمةً ناجمةً عن وحدة الخالق، فتترتب عليها عدة أمور: المساواة بين البشر، أمام الخلاق، وفيما بينهم. ووحدة البشرية بهذا الاعتبار أو وحدة العالم الإنساني. جاء في القرآن الكريم: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً...﴾ (النساء:1). وجاء فيه: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ﴾ (البقرة:213). فهناك إذن النفس الواحدة والأمة الواحدة، وهذا هو (الوضع الأصلي)، الذي ترتبت عليه القيمة الأولى التي يمكن وضعها في الاعتبار، وهي الوحدة الإنسانية أو المساواة لهذه الجهة في الخلق والطبيعة والوجود وما ينجم عن ذلك من إمكانيات وقدرات. فالاختلاف البشري أو الإنساني: ﴿ولا يزالون مختلفين﴾ (هود:18) طارئٌ وحاصلٌ ليس بسبب تغير أو اختلاف الوضع الأصلي، بل بسبب الوحدة نفسها، أي المساواة؛ لأنَّ الاختلاف ناجمٌ عن اختلاف الخيارات التي يتساوى الناس في القدرة على اتخاذها. وهكذا فإنَّ المرتب الثاني على وحدة الخلق بعد المساواة هو الحرية. ولذا فقد يكونُ جائزاً اعتبار الحرية ضمن بني الإنسان قسيمةً لقيمةً وواقع المساواة ذاتها.

أما القيمة الثانية فهي الرحمة، وهي اسم من أسماء الله تعالى (الرحمن، والرحيم)، وصفةً لفعله: ﴿كتب على نفسه الرحمة﴾ (الأنعام:12). وكما تردُّ الرحمة إذا تعلقت به - عز وجل - باعتبارها قيمةً وباعتبارها صفةً للفعل على خلق الكون وتنظيمه وكنائاته: ﴿ورحمتي وسعت كل شيء﴾ (الأعراف:156) تردُّ على الإنسان، باعتباره موضوعاً للرحمة الإلهية، وباعتبار أن تلك الهبة الإلهية هي قيمة من قيمه في وجوده وأفعاله، أي في العلاقات التي ينبغي أن تقوم بين البشر حقاً وواجباً واقتضاءً. وهكذا يصبح لدينا أمران لا يمكن تجاوزهما في العلائق بين البشر: أنهم متساوون في القيمة والحقوق والواجبات، وأن الرحمة هي القيمة الثانية التي تحكم العلاقات التي تقوم بينهم في مجتمعاتهم الصغرى (الأسر)، ومجتمعاتهم الوسطى والكبرى (القبائل والشعوب والأمم).

وتأتي القيمة الثالثة التي تحكم علاقة الله - عزَّ وجلَّ - بعباده، وعلائق العباد فيما بينهم، وهي العدل؛ فالعدلُ أيضاً صفةٌ من صفات الله - عزَّ وجلَّ -، وتردُّ بعد المساواة وبعد الرحمة ليس باعتبارها مترتبةً عليهما، بل باعتبارها قيمةً مستقلةً هي إحدى خيارات الحرية المنبثقة من المساواة. بمعنى أن الإنسان يملكُ حرية أن يكونَ رحيماً، وواجب أن يكونَ عادلاً؛ لأنَّ العدلَ المستقلَّ هو قسيمُ الرحمة في حالاتٍ كثيرةٍ وليس بديلاً لها أو عنها.

أما القيمة الرابعة فهي: الخير العام، وهي صفةٌ له - عزَّ وجلَّ -، ومقتضى المعنى العميق للنفس الإنسانية وللعمل الإنساني، وبدء معنى الغائية في أفعال الإنسان. ويردُّ مفردُ (الخير) مئات المرات في القرآن الكريم، وبمعانٍ مختلفة لكنها ليست متباعدةً أو متباينة. والنصُّ القرآنيُّ صريحٌ لجهة أبعاد المعنى، ولجهة ما ينبغي أن يسودَ بين البشر في مجال معنى الفعل ومقاصده: ﴿فاستبقوا الخيرات﴾ (البقرة: 148).

أما القيمة الخامسة: فهي معياريةٌ أو مقياسيةٌ، هذا هو معنى أن فعل الإنسان غائي، أي أن الحكم عليه من حيث أصله؛ أي الإيمان (لتعلقه بالوحدانية)، ومن حيث مقاصده (القيم الأربعة السالفة الذكر)، وهي: المساواة والرحمة والعدل والخير العام. وقد أخبرتنا النصوص في الكتاب والسنة أن الحكم على الفعل من جانبه - عزَّ وجلَّ - يحصلُ بعلمه بالنية، ولكن أيضاً بما يترتب على النية أو على الفعل من أمور تتعلق جميعاً بالقيم الأربع. ولذلك فقد اعتبرتُ الحكمَ على الفعل الإنساني قيمةً من القيم؛ لأنَّ ذلك هو مقتضى الظاهر في علائق البشر بعضهم ببعض، وما استقرَّ في أخلادهم وفطرهم من ملكاتٍ للتقدير والتصرف.

ثانياً: القيم والتجربة الإسلامية:

عندما سُئلت عائشة أمُّ المؤمنين عن أخلاق رسول الله صلواتُ الله وسلامه عليه، أجابت: كان خُلُقُه القرآن. وتغلبُ على الاستعمالات اللغوية لمفرد (الخُلُق) أنها السجية أو السجايا التي تترتبُ عليها الأفعال.

والسجايَا ذاتُ شقّين، منها الشقُّ المتعلّق بالفطرة الإنسانية بقيمها السالفة الذكر، والتي أودعها الله فيها، ويفعلها أي يجعلها قابلةً للتحوّل إلى تصرّف وسلوك: الإيمان. والشقُّ الثاني متعلّق بالمحيط الإنساني الذاتي والعام. وهما يؤثّران بالتعلّم والتأقلم مع السائد في الأسرة والمحيط القريب والمجتمع. والحقُّ أنّ هذه (الرؤية للعالم) التي تملكُ بُعدين، يتعلّق أحدهما بالسلوك في المحيط القريب، ويتعلّق البعد الآخر بالمفاهيم والتصورات الكلية للخير والشر وترتيبات العالم الإنساني، تتمثل في المجالين: مجال التأمل ومجال السلوك، ويُعبّر عنهما القرآن الكريم بالمعروف والمُنكر. فهل المعروف والمُنكر أمران اجتماعيان يُكتسبان بالتعلّم والتلاؤم أم أنّ لهما أبعاداً فطريةً وذهنيةً ودينيةً، تستندُ إلى الإحساس الخُلقي الذي يملكُ الإنسان ويؤثّر في تصوراتهِ الكلية ذات الأوليات غير التعليمية. لقد سمّى الحارث بن أسد المحاسبي (-243هـ) العقل البشري: غريزةً أو بلغتنا الحديثة دافعاً، ودعا إلى (العقل عن الله)، من طريق تعميق التواصل بين الكون المنظور (= الإنسان والعالم)، والكون المسطور (= القرآن الكريم). وهكذا يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من وجهة نظره أمراً بهذا التواصل الاسترشادي والاستكشافي في الوقت نفسه.

وما كان فهمُ المحاسبي هذا هو الفهم السائد أو الوحيد لعلاقة الإنسان بالكون والقرآن. فقد اعتبر كثيرٌ من العقديين في القرنين الأول والثاني أنّ العلاقة بين الإيمان والعمل هي علاقةٌ ميكانيكيةٌ بحتةٌ، ولذلك رأوا أنّ الذنب أو الفعل المُخالف يُخلُّ بإيمان صاحبه. وهكذا دار جدلٌ طويلٌ طوال حوالي القرن بشأن مسألة الإيمان وعلاقته بالعمل، إلى جانب مسألة أُخرى هي مسألة القدر المتعلقة بحرية الفعل الإنساني؛ لكن إزاء الله سبحانه، وليس بداخل العالم الإنساني ذاته!

- المتكلمون والقيمة والعمل: تُهمُّنا من بحوث المتكلمين وجدالاتهم فيما بينهم أو مع الأمم والديانات الأخرى أربع مسائل. المسألة الأولى المتعلقة بالوحدانية والنبوة، وهي تُعنى بتصحيح مفهوم الوحدانية

وبالتالي علاقة الإنسان بالله، وقد دار الجدلُ في نطاقها مع الديانتين الإبراهيميتين الآخرين. فالإنسان ليس إلهاً، كما أنه ليس كائناً عديم العقل والحرية. ولهذا الجدل وتأثيراته على باحث القيم مجالٌ آخرٌ بدأ على خير نحوٍ في العالم الحديث فيما عُرف بالحوار الإسلامي/المسيحي، وليس هنا مقامه. فتبقى ثلاث مسائل مهمة عالجه المتكلمون المسلمون، وتجادلوا فيما بينهم بشأنها، وهي تتعلقُ جميعاً بالقيم على نحوٍ ما، وهي: علاقة الإيمان بالعمل، ومباحث القضاء والقدر، ومباحث الحُسن والقُبْح في الفعل الإنساني. وفي المبحث الأول -كما قدّمنا- كانت هناك ثلاث وجهات نظر: الأولى: تقول بالتلازم الكامل بين الإيمان والعمل الفاضل أو الخير أو التعبُّدي (وهي أمور مختلفة)؛ ولذلك فإن أصحاب وجهة النظر هذه اعتبروا (المعصية) مثل القتل، أو إهمال الفرائض مثل الصلاة، خروجاً من الإيمان. والثانية: ترى وجود شبه انفكاكٍ بين الأمرين، باعتبارها الإيمان تصديقاً (متضمناً القيم والفضائل الأصلية المستندة للتوحيد)، ولا علاقة مؤثرة للعمل الفاضل أو الشرير عليه. وكانت هناك وجهة نظرٍ ثالثة: تعتبر العلاقة بين الإيمان والعمل علاقةً في توتُّرٍ دائمٍ إذا صحَّ التعبير. فليس هناك انتظامٌ كاملٌ بين الإيمان والعمل، ولا يمكن أن يكونَ هناك انفكاكٌ كاملٌ. ولذا فإن المعصية إنَّما تُنقص الإيمان دون أن تُزيلَ أصله، كما أن (الطاعات) تزيدُ في الإيمان (دون تفصيلٍ في كيف يحصلُ ذلك إذا كان الإيمان تصديقاً وليس غير). وهذا المبحث رغم الوجهة العقديّة البحتة التي اتخذها ذو أهميةٍ بالغة؛ لأنّه يتناولُ مسائلَ تتمُّ في مجال (الوعي الإنساني)، وتؤثّرُ في السلوك من طريق الأشكال المختلفة للوعي: فإلى أي حدٍ يتصرف الإنسان بطريقةٍ واعية، بل وما معنى (الوعي) الذي يترتب عليه هذا التصرف أو ذاك، وكم تؤثّر فيه القيمُ الدينية أو العُرفية، وما هي حدود المسؤولية الأخلاقية في كلّ حالة؟ والطريف أن هذا المبحث بالذات هو الذي دُرست في نطاقه مسائلُ القيم واتّجاهاتها وتأثيراتها على الفعل الإنساني، وليس مبحث الحُسن والقُبْح. فارتكابُ معصية الظلم أو الطغيان، تُبيح بحسب وجهة نظر التماميين الثورة. لكنّ

الثورة قد تعني سفك الدم، وهي معصية أخرى. ويُضاف لذلك الشرّ أو السوء الذي يحصلُ عندما يلجأ التماميون للتكفير أو الاتهام بالابتداع من أجل تسوية الحكم القاطع الذي يُصدرونه. وهكذا فإنّ الالتزام بالقيم الصادرة عن الإيمان، أو ممارسة الإيمان؛ يصبحُ محكاً لفهم القيم وعلائقها وتأثيراتها على الفعل الإنساني.

وضاهت بحوثُ القَدَر بحوثَ الإيمان في الأهمية، وكلا الأمرين يتعلق بالفعل أو العمل. والحقُّ أنّ الفعل لا يكونُ إنسانياً إن لم يكن حراً. إنّما الحرية كيف وتُجاه من؟ وهذه هي مشكلةُ البحوث اللاهوتية والكلامية. فالحرية هنا تُجاه الله - عزّ وجلّ - إذ ما دام الخالقُ واحداً كُلّي العلم والقدرة، فأبى مساحةً تبقى للاختيار الإنساني؟ كان هناك مَنْ ذهب منذ البداية، إلى أن الإنسان هو (خالق) أفعاله، وإلا فكيف تكونُ أفعالاً له، وكيف يُحاسبُ عليها؟ وكان هناك من قال بل إنّ الفعل الإنساني، والإنسان نفسه، ليس أكثر من صدى وأداة في عملية خَلق الكون وتنظيمه، والفرق بين الإنسان والكائنات الأخرى إنّما هو فرقٌ في تجليات التقدير الإلهي والفعل الإلهي. وكان هناك أخيراً من ذهب إلى أنّ وحدة الخالق والخلق والتقدير، لا تتنافى مع (الحرية) الإنسانية. فالإنسان يكسب أفعاله ولا يخلُقها؛ لأنّها مستندةٌ إلى قيمٍ ونماذج وأعراف، ما شارك هو كفرد في صنْعها أو وضعها. ولذا فعندما نقول إنه يكسبُ هذا الفعل أو ذاك، فهذا يعني أنه يحصلُ عليه أو يُنجزه أو يجنيه بالاختيار الداخلي العميق. ولا شكّ أنّ هذا المبحث فائق الأهمية لارتباطه بالفعل بحرية الإنسان. لكنه يُخطئُ هدفه عندما يُحوّل الأمر إلى توترٍ بين الخالق والمخلوق الذي يُناضل للحصول على (حرية) من خالقه، شأن ما يحصل في الأساطير اليونانية القديمة. إنّما كان الأمر أسهل هناك؛ لأنّ (الآلهة) ما كانت خالقةً ولا مُقدِّرة. وقد اتخذ هذا المبحثُ أبعاداً أخرى في الأزمنة الحديثة عندما ما عادت مسألة الخلق مجالاً للمبحث في أوساط علماء الأخلاق، وإنما مشكلةُ القيم. فالله سبحانه وتعالى هو مصدرُ القيم الكبرى النابعة من الوجدانية والإيمان. وبهذا

المعنى فإنّ (الحرية) اللازمة للفعل الإنساني تُصبح ذات فعالياتٍ أخرى، لا تتعلق بالإيجاد، بل تتعلق كما سبق القول بالاختيار بين الحسن والأحسن.

وهذا الاختيارُ بين الحسن والأحسن أو بين الحسن والقبح، هو المبحثُ الذي يُعنى به مجالُ الحسن والقبح في القيم والأفعال الإنسانية لدى المتكلمين. فمن الذي يُحدِّد الحسن والقبح؟ أو بلغة المتكلمين: هل الحسن والقبح عقليان أم شرعيان ودينيان يتحددان بالوحي؟ إذا كانت النماذج أو القيم حاضرةً أو مُسبقةً فإنه لا يعودُ لهذا المبحث معنى كبير، إلا إذا اعتبرنا أنّ الاختيار يقعُ في نطاق القيم أو الفضائل بين الحسن والأحسن. لكنّ حتّى القائلين بأنّ الحسن والقبح شرعيان أو دينيان، يعتبرون أنّ ذلك يحصلُ في العاقبة أو الغاية أو ما حدّد له الشرعُ مكافأةً أو عقوبةً. فيظلّ الاختيارُ العقليُّ أو الذي يؤثرُ فيه الوعيُّ في مجال المُباحات أو المسائل والقيم التي تترتب عليها نتائج في الحكم والتصرف في المجال الإنساني البحت، وليس في مجالات العقوبة والمثوبة، وهذه في الغالب أمور نظريّة وتقديريةٌ أدخل في مجالات القيم بالفعل. لكنّ حتّى لو اعتبرنا أنّ الأمر يقعُ بين الحسن والأحسن؛ فإنّ الاختلاف لا ينتهي بين المتكلمين، لكنه يصبحُ اختلافاً مُثمرًا بالفعل؛ لأنّه يتصلُ بالفعل برؤية العالم ضمن القيم الأساسية الخمس التي تحدثنا عنها في مطلع المقال انطلاقاً من القرآن. فهناك بين المتكلمين تيارٌ يعتبر أنّ القيمة الأساسية بين الله وعباده، وبين العباد أنفسهم هي قيمة العدالة. وهناك بينهم من يعتبر القيمة الأساسية بين الله وعباده، وبين العباد أنفسهم قيمة الرحمة. والذين يقولون بالعدالة، هم الذين يُغلبون النظر إلى الحسن والقبح باعتبارهما أمرين عقليين. في حين يذهب أنصارُ الرحمة والعناية إلى اعتبار مسائل القيم مسائل شرعية أو دينية. فالعلاقاتُ بين البشر والقائمة على الحرية، تقعُ في نظرهم في النطاق المباشر للعناية الإلهية والرحمة الإلهية. وهذه مسائل تقعُ بالفعل في نطاق (رؤية العالم) الشاملة للعلائق بين الله والمخلوقين، وعلائق

المخلوقين فيما بينهم، وعلى أيّ أساسٍ ينبغي أن تقومَ أو هي قائمة. وأحسبُ أنّ هذا المبحث يبقى الأكثر إثماراً وفعاليةً في الأزمنة الحاضرة، وفي النقاشات بين أهل الرؤية العلمية والعلمانية، والرؤية القيمية الروحية والدينية. لأنه مُتّصلٌ بأمرين: أمر علاقة القيم الكبرى بالأديان، وأمر الأسس التي ينبغي أن تقومَ عليها العلاقات بين البشر. ففي القرآن بالفعل اختياران -إذا صحَّ التعبير- للعلاقات بين البشر: خيارُ العدل: ﴿ولا يجرمَنَّكم شنانُ قومٍ على ألاّ تعدلوا، عدلوا هو أقرب للتقوى﴾ (المائدة: 8)، وخيارُ التعارف: ﴿إنا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا. إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ (الحجرات: 13). والملحوظ في الحالتين أنّ العدل والتعارف متفرعان على قيمةٍ أعلى -إذا صحَّ التعبير أيضاً- هي قيمةُ التقوى، التي ينبغي إفرادها بالمبحث والدراسة.

- الفقهاء والقيمة بين الدوافع والغايات:

وإذا كان مبحثُ الحُسن والقبح لدى المتكلمين في الأزمنة الوسيطة، يُطلُّ على هذه الأبعاد الشاسعة للعلاقات بين الناس على أساس القيم التفاضلية أو الحَسَن والأحسن؛ فإنَّ المقاربة الأخرى الرئيسة في المجالين الإسلاميين الوسيط والحديث، هي المقاربةُ الفقهية. والفقهاء الذين ينطلقون من النصِّ الديني، يُعَنون بالدرجة الأولى بتنظيم العلاقات بين البشر. ومباحثُهُم تتناول أمرين مختلفين، لكنهما غير متباينين: أمر التطبيق المباشر للأحكام القرآنية والنبوية في حياة الإنسان، لكي تكون أخلاقيةً ومنتظمةً ومحقّقةً للمصالح - وأمر الغايات العامة للتشريع الإلهي، والمستقراة من تلك الأحكام. في الأمر الأول يحكمون على الأفعال الإنسانية في العبادات والمعاملات (= الطاعات) من منطقي النصِّ والاجتهاد في تأويله إن لم يكن واضحاً لجهتي مؤداه اللغوي ومقتضياته بسبب تجدد الوقائع، فتكون في نظرهم من المُباحات أو ممّا أحلّه الشرع أو حرّمه أو كرهه أو ندب إليه. وفي هذا المجال يتماسون نوعاً ما مع المتكلمين في مسائل الحُسن والقبح، لكنهم يهتمون أكثر

للمقتضيات المباشرة للنص، وما يفيد به أو يسمح به من خياراتٍ في مجالات تحقيق المصالح، والتي يلعبُ (العُرف) دوراً بارزاً في ترجيح بعضها على بعض.

بيد أن الفقهاء المعنيين بفلسفة التشريع، والذين يُسمّون بعلماء أصول الفقه؛ فإنهم يصلون إلى تحديد أمور أو غاياتٍ أو مصالح أساسية خمس للتشريع الإلهي، وهي: النفسُ والعقلُ والدينُ والنسلُ والمُلكُ. ويقدمُ الفقهاءُ الدين في هذه الخماسية؛ لأنّه هو الذي حدّد هذه الأولويات من خلال استقراء نصوصه. فبحسب القرآن؛ فإنّ الشرع الإلهي له أولويات يرمي لتحقيقها صوناً للحياة البشرية، وهي: النفسُ، أي حفظ الحياة الإنسانية، منذ عقد الزواج فالحمل فالطفولة والشباب، وإلى الوفاة وما بعدها. وللشرع أحكامٌ أو توجيهاتٌ في كلّ مرحلة من أجل الهدف الباقي: حفظ الحياة الإنسانية. أمّا العقل، فالمقصودُ بوظائفه في حماية الحياة الإنسانية عدة أمور: فهو مناطُ التكليف، وهو الذي يقومُ على فهم الشرع، وهو الذي يُدبّر حياة الإنسان في الوعي والتصرف. وتتعلّق المصلحتان الأخريان (النسلُ والمُلكُ) بالسياق أو البيئة التي تقومُ فيها الحياةُ الإنسانيةُ وتزدهرُ، والتي ينبغي أن تتوافر لها الشروطُ الشرعيةُ (الزواج والأسرة والتناسل) والاجتماعية (الملكية والحقوق والواجبات ضمن المجتمع)، لكي تكون حياةً إنسانيةً حقّةً.

هل استقراء الفقهاء هذا استقراءٌ تنظيميٌّ أم استقراءٌ قيميٌّ؟ الاستقراءُ التنظيمي هو المتعلّق بالحكم على الفعل (حلال وحرام ومندوب ومكروه)، أمّا تحديد (المصالح الضرورية) أو (الحقوق) فهو مسألةٌ قيميةٌ تتعلّق بصون الحياة الإنسانية من ضمن حديث الشارع عن استخلاف الإنسان، وكرامة إنسانيته، وعمله. والواقعُ أنّ القيم الكبرى التي يتحدّث عنها القرآن (المساواة والرحمة والعدل والخير العام)، إنّما هي قيمٌ ورموزٌ ومرجعياتٌ لإعطاء الحياة الإنسانية معناها في نطاق حرية الاختيار الإنساني. وهذا لا يقلل من أهمية التنظيمات ووجوه التدبير، لكنّ هذه قيمٌ وليست تنظيمات، وقد تلتحقُ بها مسائل فرعية، أي

تتفرع على هذه القيمة أو تلك، وتظلُّ الرؤية هي هي، أي يبقى هناك فرقٌ بين القيمة والتنظيم أو التدبير.

* * *

... وليست مقاربتا المتكلمين والفقهاء لمسألة القيم في الإسلام الوسيط، أو ما سميناه بالتجربة التاريخية الإسلامية، هما المقاربتان الوحيدتان؛ فهناك مقارباتٌ أخرى أشهرها مقارنة الفلاسفة، ومقاربة الصوفية. فلدى الفلاسفة القيمة الكبرى في الحياة الإنسانية أو التي تتغيّأها تلك الحياة الواعية، هي السعادة. ولدى الصوفية هي العِرفانُ الذي تنتظم في سياقهِ الحياةُ الإنسانيةُ في ظلِّ الله. وإذا كان الفلاسفةُ يستندون في ذلك إلى الموروثات الإغريقية والهيلينستية، ويؤولون من ضمن مرجعياتهم النصوصَ القرآنية؛ فإنَّ الصوفية ينتصرون لباطن النصِّ على ظاهره. إنَّما في كلِّ الأحوال، لا ينبغي إنكار التأثيرات المباشرة للمنظومة القرآنية للقيم على سائر العائشين والفاعلين في الحياة الأخلاقية الإسلامية في الأزمنة الوسيطة.

وكما سبق في التقديم؛ فإنَّ الأزمنة الحديثة شهدت تغيراتٍ كبرى في تأمل مسائل القيم والأخلاق في الحياة الإنسانية. وقد تقدمت القيم والمُثل العقلانية والعلمانية في رؤية العالم والحياة الإنسانية. وظهر ذلك في المواثيق الدولية التي نظرت إلى الأخلاقيات الدينية باعتبارها شخصيةً وخاصةً أو مُثيرة للاختلافات بين الأديان والأمم. بيد أنَّ العقود الأربعة الأخيرة شهدت وتشهد عودةً غامرةً وقويةً للأخلاقيات الدينية، باعتبارها جزءاً أساسياً في التجربة الإنسانية، وباعتبارها تملكُ مشتركاتٍ كبرى فلا يمكنُ تجاهلُ شموليتها. وقد صار هذا الأمر في وعي المسلمين، وبدأوا بالمشاركة فيه من المنطلقات القرآنية والتاريخية والاجتهادات الحاضرة.

(* مفكر وأكاديمي من لبنان، ومستشار تحرير مجلة التسامح.

